



التاريخ: 13/ رجب/ 1442هـ

الرقم: 3/2021/359

الموافق: 25/ شباط/ 2021م

قرار: 192/1

## ❖ القول الفصل فيما يثار من انتقاد لبعض أحاديث صحيح البخاري

❖ السؤال: ما القول الفصل فيما يثار من انتقاد لبعض أحاديث صحيح البخاري؟ وهل يؤثر ذلك على سلامة قول السلف بأن أصح كتاب بعد كتاب الله صحيح البخاري؟

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وآله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإن مما يثار هنا وهناك من بعض انتقادات لبعض أحاديث صحيح البخاري ليس جديداً، وهو مقبول فيما لو صدر عن أهل الديانة والتقى وأهل الاختصاص في الحديث الشريف وعلومه وممن له باع طويل ودربة كبيرة وخبرة واسعة في هذا العلم العظيم. وقد سبق للإمام الدارقطني، رحمه الله تعالى، أن انتقد مجموعة يسيرة من الأحاديث، وهي قليلة جداً أمام كم كبير من مجموعة أحاديث أخرجها البخاري في صحيحه، تزيد في مجموعها عن الألفي وستمائة حديث. وعلى فرض صحة ما ذهب إليه الإمام الدارقطني، فكم ستكون نسبة الضعيف القليل إلى الكم الكبير من الصحيح؟

قال الحافظ ابن حجر مدافعاً عن الشيخين، حيث تعرض الإمام الدارقطني لنقد بعض أحاديث يسيرة في صحيحيهما، منها ما انتقدهما على إخراجها، ومنها ما أخرجها كل منهما على حدة. فقال في هدي الساري: " فإذا عُرف وتقرر أنهما لا يُخرجان (أي البخاري ومسلم) من الحديث إلا ما لا علة له. أو له علة، إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون (أي الإمام الدارقطني) قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما (أي الشيخين) في ذلك على غيرهما (كالإمام الدارقطني وسواه من العلماء). فيندفع الاعتراض من حيث الجملة" [فتح الباري 1: 347].

وقال أيضاً بعد أن فند وجوه الرد على من انتقد بعض الأحاديث في صحيح البخاري: "وهذا كله يدل على أن إطلاق الصحة على جميع ما في البخاري من متون مُسندة في صلب الكتاب، هو إطلاقٌ صحيح لا يجوز إنكاره" أ.هـ. وقال الإمام النووي، رحمه الله تعالى: "أجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين (أي البخاري ومسلم) ووجوب العمل بأحاديثهما" [تهذيب الأسماء واللغات 1: 73].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن" [مجموع الفتاوى 18: 74].

وقال العلامة أحمد شاکر، رحمه الله تعالى: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، ومن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيح كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف. وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه. وأما صحة الحديث في نفسه، فلم يخالف أحد فيها.



التاريخ: 13/ رجب/ 1442هـ

الرقم: 3/2021/359

الموافق: 25/ شباط/ 2021م

قرار: 192/1

ولا يَهْوُلُكَ إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين، أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتنبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقذها على القواعد التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة. والله الهادي إلى سواء السبيل" [الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص35]. كما لا يضير أهل الصنعة والخبرة الحديثية من علماء الحديث الشريف أن يصدروا الحكم عن دراية وتفحص وتدقيق وتحقيق، وبالتالي يحكموا على أحاديث في البخاري أو مسلم أو سواهما، شريطة أن يصلوا رتبة الأوائل الذين قد دققوا وتحروا ودرسوا بكل عناية ودراية ورواية، وتخلوا أحاديث البخاري كلها، حديثاً حديثاً، وسنداً سنداً، ورواية رواية، حتى صدروا بكل يقين من أن صحيح البخاري لا يوجد فيه حديث ضعيف. وهذا ليس في زمن أو مدة أو قرن من الزمان وحسب، لا بل في كل عصور أمة الإسلام وقرونها، منذ زمن الشيخين وإلى يومنا هذا.

لكن أن يأتي أناس لا علم عندهم ولا دراية لديهم، أو من أهل البدع والأهواء، ويطعنوا في صحيح البخاري دون أن يكون لديهم دراية بعلم الحديث، وصنعتة، فهذا مرفوض البتة وبكل المقاييس.

وعليه؛ فإن مجلس الإفتاء الأعلى يرى أن ما في صحيح البخاري من أحاديث مسندة صحيح كله، ويحتج به، وأن ما يثار هنا أو هناك من نقد لبعض أحاديث يسيرة في صحيح البخاري، لا يؤثر البتة على قول السلف، وفعلهم، والتعامل مع هذا الصحيح على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل